

من وزير المالية
إلى

السيد وكيل شركة «
»

الموضوع: حول إجراءات قانون المالية لسنة 2016 المتعلقة بنشاط البيع المباشر

تضمّن الفصل 29 من القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2016 إجراءات تتعلق بنشاط البيع المباشر تتمثل في:

1- توظيف نسبة 3% على بيوعات شركتكم

يتعين على شركتكم توظيف نسبة قدرها 3% على بيوعاتها لفائدة المتدخلين في توزيع السلع والمنتجات وغير المحققين لأرباح صناعية أو تجارية بعنوان نشاط آخر ما لم تتجاوز القيمة الجمالية للبضاعة التي تم اقتناؤها 20.000 دينار سنويا.

وتحتسب النسبة المذكورة على المبلغ المضمن بالفاتورة باعتبار كل الأداءات.

ويكون المبلغ المحتسب كما تمّ بيانه أعلاه محرّرا من الضريبة على الدخل بالنسبة إلى المتدخلين المذكورين.

يتم التصريح بالمبلغ المشار إليه أعلاه ودفعه خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه توظيفه وذلك في الأجل المحددة بالنسبة إلى الخصم من المورد أي خلال الثمانية وعشرين يوما من الشهر المذكور. وتتم مراقبة ومعاينة المخالفات والنزاعات المتعلقة به وفقا للإجراءات المعمول بها بالنسبة إلى الخصم من المورد.

ويتعين على شركتكم التصريح بالنسبة التي قامت بتوظيفها ضمن تصريح المؤجر مع بيان الهوية الكاملة للمتدخلين الموظفة عليهم هذه النسبة وذلك في أجل أقصاه 28 فيفري من كل سنة.

2- إخضاع المكافآت التي تدفعها شركتكم مقابل النجاعة للخصم من المورد

تخضع المكافآت التي تدفعها شركتكم إلى الموزعين مقابل النجاعة في تطوير شبكة التوزيع ومقابل تكوين ومرافقة الموزعين الآخرين والتي يتم احتسابها على أساس رقم معاملات الموزعين الآخرين المذكورين إلى الخصم من المورد بنسبة 15% من مبلغها الخام.

ويتعين على شركتكم التصريح بالمكافآت المذكورة ضمن تصريح الموجد.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

~~التدبير العام للدراسات~~
والتشريع الجبائي

الإمضاء : جيبية جراه اللواتي